الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زيمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

أولا–مقدمة

١– لا يزال التكامل الإقليمي يكتسي أهمية حاسمة في الجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق تنمية منتِجة ومستدامة. وقد أُحرز بعض التقدم في خطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤–٢٠٢٣) لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“، بما في ذلك اعتماد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وتمت الاستفادة من دروس قيمة. وسيحدد التنفيذ الفعال للاتفاق إلى أي مدى يمكن للقارة أن تجني فوائد الأسواق الحرة والتكامل التجاري من أجل المنفعة العامة لشعوب القارة الأفريقية.

٢– لكن التقدم المحرز في مجالات أخرى ذات أهمية بالغة في نجاح الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مثل التصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، وتعزيز السلم والحوكمة الرشيدة والأمن، لم يكن مشجِّعا بنفس الدرجة. ويبرز العدد المتزايد من التغييرات غير الدستورية للحكومات التحديات المستمرة التي تعاني منها البلدان الأفريقية، بما في ذلك ضعف الحوكمة واستمرار الفقر ومحدودية فرص العمل. وستحتاج خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ إلى معالجة هذه التحديات بشكل مباشر. وسيهدف التطلع ١ من

* E/ECA/COE/42/1.

A-23-01645

خطة السنوات العشر الثانية إلى جعل كل عضو في الاتحاد الأفريقي يحقق على الأقل وضع الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٣٤.

٣- ويجري وضع اللمسات الأخيرة على خطة السنوات العشر الثانية في سياق اقتصادي عالمي متقلب. فمن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا من ٤ في المئة في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٤ في المئة في عام ٢٠٢٣.[١] ومنذ عام ٢٠١٠، زادت الديون الأفريقية بنسبة ١٨٣ في المائة.[٢] وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، كانت ٩ دول أفريقية في حالة مديونية حرجة و١٢ دولة معرضة بصورة كبيرة للوقوع في المديونية الحرجة.[٣] وفي عام ٢٠٢٢، بلغ الدين العام في أفريقيا ١,٨ تريليون دولار.[٤] وسيؤدي ارتفاع تكاليف الواردات وأسعار الفائدة وزيادة المخاطر المناخية إلى ارتفاع نسبة الدين الأفريقي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣ و٦٥ في المائة في عام ٢٠٢٤.[٥]

٤- ويقدِّم هذا التقرير معلومات محيّنَة عن التقدم المحرز في التكامل الإقليمي ومقترحات السياسات الاستراتيجية من أجل الانتقال إلى اقتصادات خضراء مزدهرة وعادلة وشاملة في أفريقيا تطلق العنان للتصنيع الشامل والمستدام. ويتناول التقرير التطورات التي شهدتها التجارة وتكامل الاقتصاد الكلي؛ والبنى التحتية والطاقة؛ والإدماج الاجتماعي؛ والحوكمة، والسلم والأمن؛ والهجرة وحرية تنقل الأشخاص.

ثانيا- التكامل التجاري

٥- تم الوصول إلى مرحلة فارقة في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شباط/فبراير ٢٠٢٣ عندما اِعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بروتوكولات الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

٦- وعقب المرحلة التجريبية الناجحة لمبادرة التجارة الموجهة، بلغ عدد الدول المشاركة في المبادرة ٣١ دولة حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣.[٦] وقامت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتوسيع نطاق المبادرة فيما يتعلق بتغطية البلدان والمنتجات، وبالمعاملاتِ فيما

---

(١) African Development Bank, *Africa's Macroeconomic Performance and Outlook Update*, (Abidjan, November 2023).

(٢) Economic Commission for Africa (ECA), "Africa's quarterly economic performance and outlook, July–September 2023", (Addis Ababa, November 2023).

(٣) وفقا لوثيقة ''تحليل القدرة على تحمل الديون'' للبنك الدولي، (تم الاطلاع عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣)، كانت ٩ بلدان في حالة مديونية حرجة (زامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، والصومال، وغانا، والكونغو، وملاوي، وموزامبيق) و١٢ دولة معرضة بشدة لخطر الوقوع في المديونية الحرجة (إثيوبيا، وبوروندي، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وجيبوتي، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا – بيساو، والكاميرون، وكينيا).

(٤) ECA, "Africa's quarterly economic performance and outlook, July-September 2023"

(٥) المرجع نفسه.

(٦) ECA and Konrad-Adenauer-Stiftung, "The Guided Trade Initiative: Documenting and assessing the early experiences of trading under the AfCFTA" (forthcoming).

بين المؤسسات التجارية من أجل مشاركة فعالة للقطاع الخاص، والانخراطِ مع القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى تأثير مضاعِف وزيادة فرص الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنساء والشباب العاملين في المجال التجاري. ولضمان فعالية المبادرة، من الضرورة بمكان وجود آلية مؤسسية وطنية للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تُنسق المشاركة في التجارة في إطار الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان وضع حلول مصممة خصيصا لمواجهة تحديات تمويل التجارة والنقل في القارة.

٧- وتَميّز تفعيل صندوق التسوية الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باجتماع مجلس إدارته الافتتاحي، الذي عُقد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ في كيغالي. ويهدف الصندوق إلى مساعدة الدول من خلال: صندوق أساسي يتألف من مساهمات من الدول الأطراف في الاتفاق ومِنح ومساعدة تقنية، للتخفيف من الآثار السلبية لفقدان الإيرادات الناجم عن تنفيذ الاتفاق؛ وصندوق عام لتمويل تطوير البنية التحتية الميسِّرة للتجارة؛ وصندوق ائتمان لتعبئة التمويل التجاري لدعم القطاعين العام والخاص في استغلال الفرص التي يتيحها الاتفاق.

٨- ورغم أن التجارة بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد بدأت رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، إلا أن التغييرات المتوخاة في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لم تظهر بعد. فقد انخفضت حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في التجارة العالمية من ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢.[٧] وخلال الفترة نفسها، انخفضت نسبة الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية من مجموع الصادرات من ١٨,٢٢ في المائة إلى ١٧,٨٩ في المائة، وانخفضت الواردات فيما بين البلدان الأفريقية من ١٢,٨١ في المائة إلى ١٢,٠٩ في المائة.

٩- وفي الوقت نفسه، ظلت الحصة الأفريقية من التجارة العالمية أقل من ٣ في المائة، مدفوعة إلى حد كبير بتجارة البضائع. وارتفعت واردات البضائع بنسبة ١٥,٥ في المائة، حيث ارتفعت من ٦١١,٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٧٠٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، ونمت صادرات البضائع بنسبة ٢٦,٨ في المائة، من ٥٧١,٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٧٢٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل فائضا في الميزان التجاري قدره ١٨,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١٤٥ في المائة عن عام ٢٠٢١.[٨] وتدل هذه الاتجاهات على أن البلدان الأفريقية لا تزال تتاجر مع بقية العالم أكثر مما تتاجر فيما بينها.

---

(٧) United Nations Conference on Trade and Development, "Merchandise: total trade and share, annual", UNCTADstat. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMerchTotal (تم الاطلاع عليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

(٨) African Export-Import Bank, *African Trade Report 2023: Export Manufacturing and Regional Value Chains in Africa under a New World Order* (Cairo, 2023).

شكل

الصادرات والواردات البينية الأفريقية، ٢٠١٤-٢٠٢٢

(النسبة المئوية من التجارة العالمية)

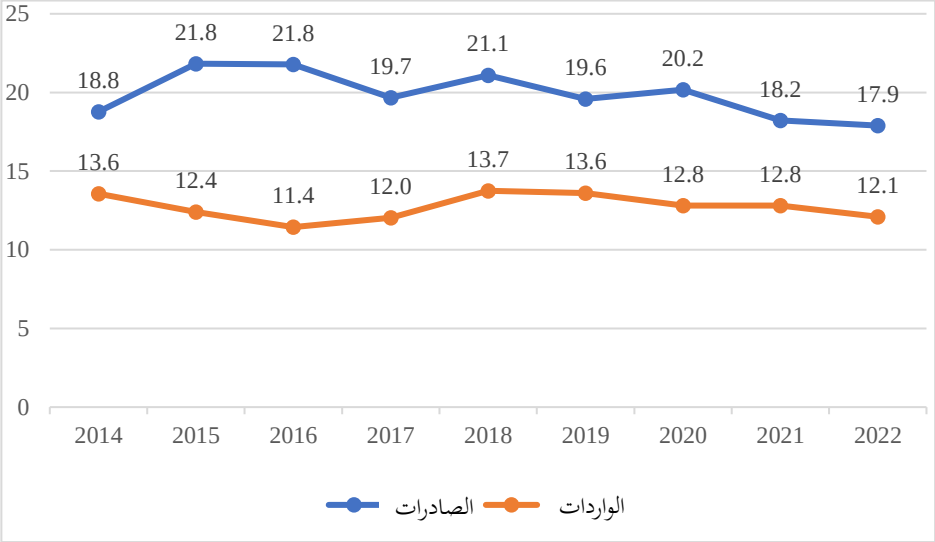

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات مستمدة من الحل التجاري العالمي المتكامل. متاح على الرابط التالي: https://wits.worldbank.org/ (تم الاطلاع في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

١٠- وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم أعضاءها والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وكفالة التنفيذ الناجح للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات لتنفيذ الاتفاق. وقد نُفّذت هذه الاستراتيجيات أو يجري تنفيذها في ٩ بلدان، وأُقرّت أو اعتُمدت في ٣١ بلدا، وتجري صياغتها في ٤ بلدان، وهي في مرحلة التأسيس في ٩ بلدان.[٩] وقد أكملت جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية صياغة استراتيجياتها، ولا تزال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في طور صياغة استراتيجيتها، بينما يجري اتحاد المغرب العربي مشاورات بشأن استراتيجيته. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقات عمل لزيادة الوعي بالاتفاق وإشراك أصحاب المصلحة، وهي تتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لاستعراض إطار يمكن من خلاله تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية. كما طوّرت عملا خاصا بالنمذجة بشأن

[٩] نُفّذت استراتيجيات التنفيذ أو يجري تنفيذها في توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والسنغال وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وناميبيا؛ وتم التصديق عليها أو اعتمادها في إسواتيني، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا – بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا؛ وتجري صياغتها في بوتسوانا، والجزائر، والصومال، وليبريا ؛ وهي في مرحلة التأسيس في إثيوبيا، وأنغولا، وبنن، وسيشيل، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، وليبيا، وليسوتو، والمغرب.

الأثر البيئي لتنفيذ الاتفاق فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة وفرص التعاون بشأن تسعير الكربون.

ثالثا- التكامل النقدي والمالي

١١- تنوي الجماعة الاقتصادية الأفريقية إنشاء اتحاد نقدي أفريقي ومصرف مركزي أفريقي وعملة أفريقية موحدة. وقد اعتمدت رابطةُ المصارف المركزية الأفريقية برنامج التعاون النقدي الأفريقي في عام ٢٠٠٢، واقترحت معايير للتقارب الاقتصادي الكلي، وتدابير في مجال السياسات العامة، وجداول زمنية لبلوغ هدف إنشاء منطقة نقدية واحدة بحلول عام ٢٠٤٥.

١٢- ولتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التقارب الاقتصادي الكلي، تؤخذ في عين الاعتبار خمسة معايير رئيسية في إطار البرنامج، وهي: تضخم أقل من ٧ في المائة؛ وعجز في الميزانية أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتمويل من البنك المركزي لا يزيد عن ٥ في المائة من الإيرادات الضريبية؛ واحتياطيات من النقد الأجنبي تغطي ٣ أشهر من الواردات على الأقل؛ ودين حكومي عام أقل من ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تتبع ثلاثة معايير ثانوية هي: الإيرادات الضريبية التي تتجاوز ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ واستقرار سعر الصرف في نطاق ١٠ في المائة؛ واستثمارات حكومية تزيد عن ٣٠ في المائة من الإيرادات الضريبية. ومن بين المعايير الأساسية، تم استيفاء معيار التضخم على الأقل في عام ٢٠٢٢. وظل التضخم مرتفعا في العديد من البلدان الأفريقية في عام ٢٠٢٣: فقد بلغ المتوسط الأفريقي ١٨,٥ في المائة، وتجاوز ١٠ في المائة في ١٩ بلدا.[١٠]،[١١] وبلغ متوسط إجمالي الدين الحكومي العام في عام ٢٠٢٣ نسبة ٦٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، مقارنة بمتوسط عام ٢٠٢٢ البالغ ٦٤,٦ في المائة.[١٢]

١٣- وتعمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية على إيجاد عملات مشتركة لتحقيق التكامل النقدي، ولكنها واجهت جميعُها تأخيرات في اعتماد عملة موحدة. وليس لدى اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تاريخ إرشادي لبلوغ هذا الهدف؛ بينما تتوخى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بلوغه في عام ٢٠٣٥؛ وجماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠٣١؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠٢٧؛ ولم تقم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتحيين تقديراتها منذ اقترحت عامَ

[١٠] International Monetary Fund, “Inflation rate, average consumer prices”. متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/SSA/AFQ year=2023 (تم الاطلاع عليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢).

[١١] تجاوز التضخم ١٠ في المائة في إثيوبيا، وأنغولا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وليبريا، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، ونيجيريا.

[١٢] International Monetary Fund, “Inflation rate, average consumer prices”.

٢٠١٨ كتاريخ إرشادي. واتخاذ عملة موحدة ليس على جدول أعمال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

١٤- وتم إطلاق ''نظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا'' في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، كان هذا النظام يتألف من المصارف المركزية لاثني عشر بلدا و ٥١ مصرفا تجاريا وخمس مؤسسات لتأمين المعاملات الإلكترونية بين البنوك.[١٣] ووقعت خمس مجموعات مالية أفريقية متعددة الجنسيات مذكرات تفاهم مع هذا النظام في حزيران/يونيه ٢٠٢٣، تهدف إلى تعزيز تسيير الأعمال بإتاحة تسوية المعاملات التجارية عبر الحدود من خلال القنوات الرقمية الحالية.[١٤] وبالإضافة إلى ذلك، وقّع النظام مذكرة تفاهم مع جمعية أسواق الأوراق المالية الأفريقية في نيسان/أبريل ٢٠٢٣ لتعزيز تجارة الأوراق المالية عبر الحدود في أفريقيا.

١٥- وفي عام ٢٠٢٢، أطلقت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بدعم من مصرف التنمية الأفريقي، جهاز توجيه ذكي للطلبات لربط ١٤ سوق أوراق مالية وطنية فيما بينها لتعزيز التكامل المالي.

١٦- ولضمان استمرار الأداء الجيد للاقتصاد الكلي والتغلب على التحديات الجيوسياسية، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الوكالة الفرنسية للتنمية على دعم البلدان الأفريقية عن طريق إجراء تحليلات لقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، لتقييم قدرتها على الحصول على قروض جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف اللجنة على إعداد دراسة جدوى بشأن فرص مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ ومبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة.

١٧- وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لأعضائها في تعزيز قدرتهم على تصميم خطط التنمية الوطنية، وتمويلها، ورصدها وتقييمها. وعلى وجه التحديد، تستفيد اللجنة من التكنولوجيا الرقمية لمساعدة البلدان في استخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة لمواءمة خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا. ويمكن أيضا إدماج البرنامج الذي سيخلُف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، والذي سيتم الاتفاق عليه في كيغالي في عام ٢٠٢٤، في مجموعة الأدوات.

١٨- وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، بإعداد دورة لتدريب كبار المسؤولين على فهم عمليات تقدير الجدارة الائتمانية

---

[١٣] هذه البلدان هي جيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكينيا، وليبريا، وملاوي، ونيجيريا. ولمزيد من المعلومات عن الشبكة، راجع صفحة نظام الدفع والتسوية لعموم فريقيا: https://papss.com/network/.

[١٤] Access Bank Group, Ecobank Group, KCB Group, Standard Bank Group and UBA Group.

السيادية. وتمكِّن هذه المبادرات المتنوعة البلدان الأفريقية من اجتياز البيئة الاقتصادية الصعبة وبناء القدرة على الصمود وتحقيق النمو المستدام.

رابعا- التطورات التي شهدها قطاعا البنى التحتية والطاقة

١٩- سيتطلب فتح التجارة من خلال الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية استثماراتٍ ضخمةً في البنى التحتية. وتهدف القارة، مسترشدة في ذلك " ببرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا"، إلى تعزيز التكامل القاري عن طريق توسيع شبكات البنى التحتية الإقليمية، وبالتالي تعزيز التجارة والتنمية. وتُقدَّر تكلفة مشاريع النقل والطاقة والمياه العابرة للحدود وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البالغ عددها ٦٩ مشروعا في خطة العمل الثانية ذات الأولوية للبرنامج بمبلغ ١٦٠,٧ مليار دولار بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٣٠، وقُدّرت متطلبات الاستثمار الإجمالية للبرنامج بمبلغ ٣٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٠.[١٥] ومن بين ٤٠٩ مشاريع أطلقت في إطار البرنامج في عام ٢٠١٢، لم يكن هناك سوى ١٣٢ مشروعا قيد الإنشاء أو التشغيل بحلول عام ٢٠٢٢؛ وكان ٤٦ منها في مرحلتي ما قبل دراسة الجدوى أو دراسة الجدوى؛ وكان ٢٥ منها في مرحلة تحديد المشروع.[١٦] ولم يكن في طور التشغيل سوى ٦ من أصل ٣٣ مشروعا للطاقة، و٣٥ من أصل ١٦١ مشروعا للنقل، ومشروع واحد من أصل ١٠ مشاريع خاصة بالمياه.[١٧]

٢٠- وتقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في خدمات النقل تحتمل إمكانية الزيادة بنسبة ٥٠ في المائة، حيث يُتوقع أن يؤدي الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة كبيرة في تدفقات حركة النقل عبر الطرق وبالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي. [١٨]

ألف- البنى التحتية للطرق

٢١- رغم أن المساهمة الأفريقية في تغير المناخ تمثل ٢ إلى ٣ في المائة من الانبعاثات في جميع أنحاء العالم، فإن أفريقيا تواجه ضعفا كبيرا أمام تغير المناخ مقارنة بالمناطق الأخرى. [١٩]

---

[١٥] African Union Development Agency, *Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA): First 10-Year Implementation Report* (Johannesburg, 2023).

[١٦] المرجع نفسه.

[١٧] المرجع نفسه.

[١٨] ECA, "Impact of the AfCFTA on the demand for transport infrastructure and services" , paper presented at the African Continental Free Trade Area Transport and Logistics Conference, Togo, June 2023.

[١٩] United Nations Environment Programme, "Responding to climate change". متاح على الرابط التالي: www.unep.org/regions/africa/regional-initiatives/responding-climate-change.

وبالتالي، فإن قدرة البنية التحتية على الصمود أمر بالغ الأهمية في أفريقيا، نظرا للتأثير المتزايد لتغير المناخ على القارة.

٢٢- وبحلول عام ٢٠٢٣، تم شق ٠٦٦ ١٦ كيلومترا من الطرق، وهو ما يمثل ٥٢ في المائة من ٧٠٠ ٣٠ كيلومترا المقرر استكمالها بحلول عام ٢٠٤٠ في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.[٢٠] وفي النيجر، تم شق ٨٩٠ ١ كيلومترا من الطريق السريع العابر للصحراء البالغ طوله ٤٠٠ ٩ كيلومترا.[٢١] وفي منتدى الاستثمار الأفريقي الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٢٢، قدمت مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للممولين العموميين والمستثمرين من القطاع الخاص طريق الممر السريع لاغوس - أبيدجان، الذي يتطلب استثمارا يبلغ حوالي ١٥ مليار دولار بمتوسط عائد اقتصادي يناهز ١٥ في المائة، وهو ما يوفر فرصا استثمارية هائلة للقطاع الخاص.[٢٢]

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، تم تخطيط أو تنفيذ ١٢٠ مركزا حدوديا ذا منفذ واحد، مثل مركز مويالي، بين إثيوبيا وكينيا، الذي افتتحته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، ومركز كازونغولا، بين بوتسوانا وزامبيا، الذي يعمل منذ أيار/مايو ٢٠٢١ ويدعم التجارة والنقل على طول الممر بين الشمال والجنوب. وسلمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مركز إيكوك-مفوم الحدودي ذا المنفذ الوحيد للسلطات في الكاميرون ونيجيريا في عام ٢٠٢٢. وتكتسي المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد أهمية حاسمة في تعزيز الترابط بين الأسواق الإقليمية وتيسير التجارة.

٢٤- وأظهرت دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيؤدي إلى زيادة عامة في الطلب على الشحن فيما بين البلدان الأفريقية بنحو ٢٨ في المائة.[٢٣]

باء- النقل بالسكك الحديدية

٢٥- لم يحرز تطوير البنية التحتية للسكك الحديدية سوى تقدم ضئيل في إطار ”برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا“: فقد تم مدّ ٠٧٧ ٤ كيلومترا فقط من السكك الحديدية

[٢٠] African Union Development Agency, *Programme for Infrastructure Development in Africa* (PIDA).

[٢١] MJ Woof, “Progress for Trans-Sahara route”, World Highways, 8 March 2023.

[٢٢] African Union, “African integration report: the status of regional and continental integration in Africa”, paper presented at the fifth mid-year coordination meeting between the African Union, the regional economic communities and the regional mechanism, Nairobi, July 2023.

[٢٣] ECA, “Implications of the African Continental Free Trade Area for demand for transport infrastructure and services: summary report”, presented at the fifth African Business Forum, Addis Ababa, 7 February 2022.

من أصل ٢٠٠ ٣٠ كيلومترا المتوخاة بحلول عام ٢٠٤٠، وهو ما يمثل ١٤ في المائة.[٢٤] وقد خفضت خطوط السكك الحديدية العادية بين جيبوتي وأديس أبابا ونيروبي ومومباسا أوقات السفر بين تلك الوجهات، وهو ما ساهم في خفض التكاليف وتيسير التجارة. ويجري مدّ خط السكك الحديدية العادي بين دار السلام ودودوما على مراحل، ومن المتوقع أن يصل إلى الحدود مع رواندا عند اكتماله، حيث يُتوقع تحقيق مكاسب في نقل البضائع. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى، التي تغطي ٢٠٣ كيلومترات، في عام ٢٠١٩، ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الثانية، التي تبلغ ٤٢٢ كيلومترا، بحلول نهاية عام ٢٠٢٣.[٢٥]

٢٦- واعتمدت لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بالنقل والبنية التحتية عبر القارية والإقليمية المشتركة، والطاقة في عام ٢٠٢١ دراسة استطلاعية لشبكة سكك حديدية أفريقية متكاملة عالية السرعة، تضمنت اقتراحا بإنجاز المشروع على مرحلتين مدة كل منهما ١٠ سنوات. ومع ذلك، لم يُحرز تقدم يذكر في تنفيذ الخطط الرئيسية المتعلقة بالشبكة لعام ٢٠٣٣ أو ٢٠٤٣، بسبب نقص التمويل.[٢٦] وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعوة إلى اعتماد البلدان الأفريقية لبروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، بهدف تعزيز شبكة السكك الحديدية القارية وتحويل المناطق المحرومة من الخدمات.

جيم- النقل الجوي

٢٧- تعد سوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة من أهم الأدوات الداعمة للتنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي الوقت الراهن، انضم إلى السوق ٣٦ عضوا في الاتحاد الأفريقي، يمثلون ٨٩ في المائة من سوق النقل الجوي فيما بين البلدان الأفريقية.[٢٧] ومن المتوقع أن تزيد السوق من وتيرة الرحلات الجوية على طول الطرق الجوية الحالية بنسبة ٢٧ في المائة وتسمح بتحقيق مكاسب من خلال وفورات الحجم بنحو ٥٠٠ مليون دولار من أسعار الركاب والمنافسة الحرة وفتح طرق تجارية جديدة وحماية البيئة وتطوير القطاع الخاص في الطيران المدني.[٢٨] وبعد التأثير السلبي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على صناعة الطيران، تتعافى شركات الطيران الأفريقية بشكل مطرد، حيث زاد الشحن الجوي في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٣١,٤ في المائة عن مستويات عام ٢٠١٩، وبلغ السفر الجوي نسبة

[٢٤] African Union Development Agency, *Programme for Infrastructure Development in Africa* (PIDA).

[٢٥] المرجع نفسه.

[٢٦] African Union, "African integration report: the status of regional and continental integration in Africa".

[٢٧] African Union, *African Integration Report 2023: The Status of Regional and Continental Integration in Africa*, report presented at the fifth mid-year coordination meeting between the African Union, the regional economic communities and the regional mechanisms, Nairobi, 16 July 2023.

[٢٨] ECA, "African ambassadors call for accelerated implementation of the African Continental Free Trade Area and the Single African Air Transport Market", 25 May 2023.

٩٣ في المائة من مستواه في عام ٢٠١٩، مع آثار مهمة على تعزيز التكامل الإقليمي والسياحة وفرص العمل في القارة.[٢٩]

دال- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٨- نجح ’’ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا‘‘ في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فمعظم مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في خطة عمل البرنامج الأولى ذات الأولوية هي قيد التنفيذ، وحقق ١٧ بلدا الربط الرقمي من خلال كابلات الألياف البصرية.[٣٠] وبحلول عام ٢٠٢٣، بلغت سعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حوالي ٩ تيرابت مقارنة بالهدف المتوخى وهو ٦ تيرابت. ورغم الإنجازات التي تحققت في مجال الاتصال بالإنترنت في أفريقيا، إلا أن ٣٧,١ في المائة فقط من سكان أفريقيا استخدموا الإنترنت في عام ٢٠٢٢، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٧,٤ في المائة.[٣١] ولم يكن أداء أفريقيا جيدا في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، ففي عام ٢٠٢٣، استخدمت ٣٢ في المائة من الإناث الإنترنت مقارنة بنسبة ٤٢ في المائة من الذكور، مقابل متوسط عالمي يبلغ ٦٥ في المائة من الإناث و٧٠ في المائة من الذكور.[٣٢]

٢٩- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورات مختلفة من مخيم تعليم البرمجة ’’ الفتيات الأفريقيات المتصلات‘‘، الذي مكن أكثر من ٤٠ ألف فتاة وشابة أفريقية من تطوير مهاراتهن في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للتنمية في أفريقيا. وتنضمُّ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مبادرة ’’غيغا‘‘، ومبادرة أفريقيا الذكية لربط كل مدرسة أفريقية بالإنترنت من خلال الاستفادة من نماذج التمويل الابتكارية ودعم الجهود الحكومية لتحسين الربط بالإنترنت.

٣٠- وفي أيار/مايو ٢٠٢٣، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حوارا لأصحاب المصلحة بشأن الهوية الرقمية والتكنولوجيا الكاسحة في أفريقيا، على هامش اجتماع ’’ هوية لكل أفريقيا‘‘ السنوي في نيروبي، لوضع خارطة طريق تنفذ الحكومات الأفريقية من خلالها إرشادات السياسات العامة في مجال أنظمة الهوية الرقمية، بما يتوافق مع استراتيجية التحول الرقمي لقارة الاتحاد الأفريقي.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع سياسات واستراتيجيات رقمية إقليمية في مجال الإدارة الرقمية؛ وحماية البيانات والأمن السيبراني؛ والتكنولوجيات

---

[٢٩] International Air Transport Association, “IATA’s “Focus Africa” to strengthen aviation’s contribution to African development”, press release No. 11, 3 April 2023.

[٣٠] African Union Development Agency, *Programme for Infrastructure Development in Africa* (PIDA).

[٣١] International Telecommunication Union. “The gender digital divide”, Facts and Figures 2023 database. متاح في www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2023/10/10/ff23-the-gender-digital-divide (تم الاطلاع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

[٣٢] International Telecommunications Union, “Facts and figures 2023: the gender digital divide”.

الناشئة؛ والتجارة الرقمية. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد العمل الجاري لوضع إطار لسوق رقمية موحدة واستراتيجية أفريقية موحدة للذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

٣٢- ومن خلال المبادرة الإقليمية للتكامل التنظيمي للتجارة الرقمية في أفريقيا، التي أطلقتها اللجنة في عام ٢٠٢٠، استمر دعم أعضاء اللجنة في تعزيز تنظيمهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن خلال النسخة الثانية لإطار إقليمي للأرقام القياسية للتكامل التنظيمي للتجارة الرقمية،[٣٣] جمعت اللجنة بيانات عن البيئة التنظيمية الرقمية في ٢٨ بلدا أفريقيا وصنفتها وحللتها على مرحلتين متتاليتين.[٣٤] وأشارت النتائج إلى عدة عوامل تحول دون التكامل التنظيمي للتجارة الرقمية، بما في ذلك التنظيم الشديد لبيئة التجارة الرقمية وعدم وجود خطة واسعة النطاق لاعتماد سياسات عامة في العديد من المجالات ذات الصلة بالتجارة الرقمية، مثل المبيعات عبر الإنترنت، والتدابير غير التعريفية، وتدفقات البيانات عبر الحدود.[٣٥] وسيتم تناول بعض هذه المسائل في بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية، الذي يهدف إلى تعزيز التجارة الرقمية فيما بين البلدان الأفريقية بإزالة الحواجز من خلال قواعد ومعايير منسقة وتعزيز الأطر والنظم القابلة للتشغيل البيني اللازمة لتيسير هذه التجارة.

هاء- الطاقة

٣٣- تم بحلول عام ٢٠٢٣ إنجاز ٥٠٦ ٣ كيلومترات من أصل ٥٠٠ ١٦ كيلومتر من خطوط نقل الكهرباء المتوقع تسليمها في إطار ''برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا'' بحلول عام ٢٠٤٠، وهو ما يمثل معدل إنجاز بنسبة ٢١ في المائة، لإنتاج ٢٣٢ غيغاواط من الكهرباء.[٣٦] وبحلول عام ٢٠٢٣، تم تركيب ٧ غيغاواط من الطاقة الكهرمائية، وهو ما يمثل معدل إنجاز بنسبة ١٣ في المائة من الهدف المتوخى، وهو ٥٤ غيغاواط بحلول عام ٢٠٤٠.[٣٧] وفي إطار المرحلة الأولى من البرنامج، حصل ٣٠ مليون شخص على الكهرباء، ما رفع إجمالي الوصول إلى الكهرباء إلى حوالي ٤٤ في المائة.[٣٨] وارتفعت نسبة سكان العالم الذين لا يحصلون على الكهرباء المقيمين في أفريقيا من ٧٤ في المائة قبل جائحة كوفيد-١٩

---

[٣٣] وضعت هذا الإطار اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

[٣٤] المرحلة ١: أوغندا وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وغابون وغانا والكاميرون وكينيا وملاوي ونيجيريا. المرحلة ٢: إثيوبيا، وإسواتيني، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، والكونغو، وليبريا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، وموزامبيق، وناميبيا.

[٣٥] United Nations, *Digital Trade Regulatory Review for Asia-Pacific, Africa and Latin America and the Caribbean* (2023).

[٣٦] African Union Development Agency, *Programme for Infrastructure Development in Africa* (PIDA).

[٣٧] المرجع نفسه.

[٣٨] المرجع نفسه.

إلى ٧٧ في المائة في عام ٢٠٢٠.[٣٩] ويمكن للبلدان الأفريقية توفير طاقة رخيصة وموثوقة لسكانها باستخدام مصادر متجددة، بما في ذلك إنتاج الهيدروجين الأخضر.

٣٤- واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور أساسي في إنشاء المدرسة الأفريقية للتنظيم، التي تهدف إلى تحسين نوعية تنظيم الطاقة الأفريقية وسياساتها، وتسعى إلى أن تكون مركزا للامتياز لاكتساب المهارات العملية المتصلة بتنظيم الطاقة وسياساتها، بغية إنتاج طاقة مستدامة يمكن الاعتماد عليها بأسعار معقولة في أفريقيا.

٣٥- وفي عام ٢٠٢٣، وافق مجلس وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إنشاء مرفق تمويل البنية التحتية للنقل الإقليمي للكهرباء لحشد التمويل للمشاريع الإقليمية لنقل الكهرباء من أجل تحسين الوصول إلى الطاقة في جميع أنحاء المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي بوضع مشروع لزيادة فرص الحصول على الكهرباء في القارة عن طريق تعزيز مجمعات الطاقة الإقليمية ومواءمة تجارة الكهرباء الإقليمية مع الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل توسيع أسواق الطاقة.

واو- تمويل البنى التحتية

٣٦- فيما يلي متطلبات التمويل دون الإقليمية للمشاريع في إطار خطة العمل الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا (للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠): شمال أفريقيا، ١٦,٥ مليار دولار؛ وسط أفريقيا، ٨,٥ مليار دولار؛ غرب أفريقيا، ٤٠,٥ مليار دولار؛ شرق أفريقيا، ٣٧,٨ مليار دولار؛ جنوب أفريقيا، ١٣,٨ مليار دولار.[٤٠] وتم تمويل المشاريع المدرجة في خطة العمل ذات الأولوية الأولى من مصادر استثمارية مختلفة، بما في ذلك أعضاء الاتحاد الأفريقي والاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا، والقطاع الخاص. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠، تم تجاوز هدف التمويل الأولي بنسبة ٢٠ في المائة.[٤١]

٣٧- ومع ذلك، لا تزال أفريقيا تواجه فجوة سنوية هائلة في تمويل البنية التحتية تقدر بمبلغ ١٣٠ إلى ١٧٠ مليار دولار.[٤٢] ولزيادة تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء في أفريقيا وتسريعها، أطلق الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنصة ''أفريقيا ٥٠'' لتطوير الهياكل الأساسية وهيئات أخرى التحالف من أجل بنية تحتية خضراء في أفريقيا على هامش

(٣٩) Advancing energy and digital technologies for a prosperous and inclusive green industrialization (E/ECA/CPRTIIT/3/6).

(٤٠) African Union Development Agency, *Programme for Infrastructure Development in Africa* (PIDA).

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) Astrid R. N. Haas and others, *From Millions to Billions: Financing the Development of African Cities* (Abidjan, African Development Bank, 2023).

الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في شرم الشيخ، مصر. وبلغت التعهدات التي قطعها الشركاء الأفارقة والعالميون للتحالف على هامش الدورة اللاحقة، التي عُقدت في عام ٢٠٢٣ في دبي، الإمارات العربية المتحدة، أكثر من ١٧٥ مليون دولار.[٤٣] وتشمل أدوات التمويل الابتكارية الأخرى التمويلَ المختلط، والسندات الخضراء والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة، ومبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة.

٣٨- ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة لتحالف الديون التي يمكن تحملها، وهي مبادرة تهدف إلى زيادة التمويل من أجل التنمية المستدامة من خلال إدارة الديون واقتراح بدائل للديون. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اللجنة، بالتعاون مع معهد الموارد الطبيعية في أفريقيا التابع لجامعة الأمم المتحدة، بوابة ''جاستيس''، وهي سوق إلكترونية لمنتجات وخدمات الطاقة الخضراء المعروضة على الأعمال التجارية والباحثين وواضعي السياسات والمستثمرين، لتعزيز الانتقال الشامل للجميع والمنصف للطاقة.

خامسا- الإدماج الاجتماعي

٣٩- يُعد التكامل الإقليمي أمرا محوريا لتحسين الصحة والتعليم في القارة. ومن خلال تجميع الموارد وتبادل المعارف وتنسيق السياسات، يعزز التكامل وفورات الحجم، وييسّر تحسين البنية التحتية، ويمكّن من الاستجابات المشتركة للأزمات الصحية. ويعزز النهج التعاوني إمكانية الحصول على رعاية صحية وتعليم جيّدين، ويعزز القدرة على الصمود، ويشجع الابتكار، ويساعد على ضمان التنفيذ العادل للحلول الفعالة لفائدة سكان أفريقيا.

٤٠- وقد وضع الاتحاد الأفريقي استراتيجية قارية للتعليم والتدريب التقني والمهني لتعزيز عمالة الشباب، تتضمن دعوة للتعاون فيما بين البلدان الأفريقية والتعاون الإقليمي في مجال التعليم والتدريب.[٤٤] واعتمدت بلدان في شرق أفريقيا إطارا إقليميا للمؤهلات في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، وهو ما عزز التعاون الدولي من خلال مشروع يقوده البنك الدولي.[٤٥]

٤١- وفي قطاع الصحة، تم إطلاق المرحلة الثالثة من مبادرة صيدلانية ترتكز على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٢٣، بهدف إبرام اتفاق ملزم لتنفيذ آلية مركزية للشراء المجمع، وإعداد وثائق إرشادية وشراء ما يصل إلى أربعة أدوية أساسية بشكل جماعي

(٤٣) African Development Bank, "COP28: global and African partners pledge $175m to the Alliance for Green Infrastructure in Africa (AGIA)", 2 December 2023.

(٤٤) African Union, "Continental strategy for technical and vocational education and training (TVET) to foster youth employment" (Addis Ababa, n.d.).

(٤٥) EAC, "East African countries adopt regional TVET qualifications framework", 27 May 2022.

في عام ٢٠٢٤. وسيتم تنظيم مؤتمر وزاري في أوائل عام ٢٠٢٤ لتوقيع الاتفاقية وتسهيل شراء الأدوية لإثبات صحة المفهوم، من أجل تسهيل الوصول إلى أدوية آمنة وذات نوعية جيدة بأسعار معقولة لسكان أفريقيا.

سادسا- الترابط بين الحوكمة والسلم والأمن والتكامل الإقليمي

٤٢- تعد الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن أمورا أساسية لتحقيق الأهداف والتطلعات الإنمائية للقارة، بما في ذلك تعزيز التكامل الإقليمي الأعمق. ورغم إحراز تقدم في بعض الأماكن، فإن هناك تحديات تتعلق بتزايد عدم الاستقرار في أماكن أخرى، مثل منطقة الساحل، ويتجلى ذلك في زيادة التغييرات غير الدستورية للحكومات.

٤٣- وفي غرب أفريقيا، لا تزال مكافحة التمرد والنزاع المسلح مستمرة، وتقاتل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي تضم بنن وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، بوكو حرام منذ عام ٢٠١٥. وتؤدي القوة المشتركة دورها على نحو فعال، كما يتبين من انخفاض عدد الهجمات الإرهابية والوفيات في المنطقة من ٨ ١١٩ في عام ٢٠١٥ إلى ١ ٨٩٤ في عام ٢٠٢١.[٤٦] غير أنها تعاني من نقص الموارد، ما قد يقوض فعاليتها.

٤٤- وتقاتل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية الجماعات المسلحة التي تشكل تحديا للسلم والأمن في وسط أفريقيا. ومن المرجح أن يؤدي الانسحاب المعجل الوشيك لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفاقم الأوضاع الحرجة بالفعل وتعريض حياة السكان المدنيين للخطر.[٤٧] وسيتم استبدال البعثة بقوات إقليمية من شرق أفريقيا وجنوبها بحلول نهاية عام ٢٠٢٣.

٤٥- وفي شرق أفريقيا، هناك أوضاع أمنية متباينة. ففي إثيوبيا، يعطي اتفاق السلام الدائم من خلال وقف دائم للأعمال العدائية، الموقّع في بريتوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، أملا مشوبا بالحذر، بينما تنفذ الحكومة اتفاق السلام مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وفي الصومال، تتصدى الحكومة للتمرد بدعم من الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية. ويتلقى جنوب السودان الدعم لمنع وقوع النزاعات في إطار استراتيجية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. وفي المقابل، أدت الحرب الأهلية في السودان، التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، إلى نزوح ٤،٨٥ مليون شخص، منهم ١،١٧ مليون عبروا

(٤٦) Mariana Llorens Zabala, "Assessing the effectiveness of the Multinational Joint Task Force", African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 24 February 2023.

(٤٧) لمزيد من المعلومات، انظر Africa Defense Forum "Accelerated MONUSCO withdrawal could endanger Congolese", 10 October 2023.

الحدود إلى إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ومصر.[٤٨] وتسعى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى حل الأزمة وصون السلم في المنطقة دون الإقليمية.

٤٦- وفي الجنوب الأفريقي، تقوم بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق، بالاشتراك مع رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، بحماية المدنيين في كابو ديلغادو ضد جماعة إسلامية متشددة. وتم توسيع ولاية البعثة حيث أصبحت قوة متعددة الأبعاد تضطلع بمسؤوليات أكبر في مجال حفظ السلام بمزيد من القوات.[٤٩]

٤٧- ورغم عدد الانقلابات التي حدثت في الماضي القريب واستمرار عدم الاستقرار في بعض أجزاء القارة، أحرزت البلدان الأفريقية بعض التقدم في دعم العمليات الديمقراطية. وأُجريت انتخابات حكومية محلية ووطنية ناجحة في العديد من البلدان في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك سيراليون وليبريا ومدغشقر، ومن المقرر إجراء العديد من الانتخابات الأخرى في عام ٢٠٢٤.[٥٠]

سابعا- الهجرة وحرية تنقل الأشخاص

٤٨- حصل البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار على ٣٢ توقيعا منذ اعتماده من قبل جمعية الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٨، وصدقت عليه رواندا وسان تومي وبرينسيبي ومالي والنيجر. ويتطلب نفاذ الاتفاقية ١٥ تصديقا.

٤٩- وأجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة لتقييم فوائد حرية تنقل الأشخاص وتفكيك العوامل التي تفسر بطء التصديق على البروتوكول.[٥١] وظهرت فوائد حرية تنقل الأشخاص على التجارة والعمالة جليةً في شرق أفريقيا، حيث زادت التجارة داخل مجموعة شرق أفريقيا من ٣,٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٤,٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١، وارتفع عدد العمال المهاجرين من ١,٤ مليون في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٧ مليون في عام ٢٠١٩.[٥٢] وكشفت الدراسة عن بعض الشواغل والعوامل الهامة التي تؤثر على

---

(٤٨) United Nations, "Situation in the Sudan and the activities of the United Nations Integrated Transition Assistance Mission in the Sudan" (S/2023/861).

(٤٩) لمزيد من المعلومات حول النزاع في موزامبيق، انظر Rule of Law in Armed Conflicts, "Non-international armed conflicts in Mozambique".

(٥٠) للاطلاع على الجدول الزمني للانتخابات، انظر صفحة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا: www.eisa.org/election-calendar/.

(٥١) African Union and ECA, "Free movement of persons for trade: towards an accelerated ratification of the African Union Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community Relating to Free Movement of Persons, Right of Residence and Right of Establishment, in support of the implementation of the African Continental Free Trade Area" (Addis Ababa, October 2023).

(٥٢) Abebe, T., and G. Mukundi-Wachira (eds.), *The State of Migration in East and Horn of Africa Report 2022* (Geneva, International Organization for Migration, 2023).

التصديق على البروتوكول، وأوصي باتخاذ إجراءات لتنفيذه. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي للتعجيل بالتوقيع على البروتوكول والتصديق عليه والانضمام إليه، بما في ذلك من خلال مشروع بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا تموّله إيطاليا. وتم إطلاق المشروع في حزيران/يونية ٢٠٢٣ ويتم تنفيذه مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٥٠- وشاركت اللجنة في المنتدى الأفريقي الثامن المعني بالهجرة، الذي نظمته مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الشريكة وعُقد في غابورون في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، ونشرت خلاله اللجنة نتائج الدراسة. وتم التأكيد في المنتدى على أن تسخير مكاسب حرية الحركة والهجرة والتجارة في أفريقيا والاستفادة منها يوفر فرصا للاستفادة من النتائج الإيجابية للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على النحو الأمثل.

٥١- وقُطعت أشواط كبيرة بشأن حق الدخول إلى القارة. وارتفعت نسبة السفر بين البلدان الأفريقية التي لا يحتاج المواطنون الأفارقة إلى تأشيرة لدخولها من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، وانخفضت نسبة المواطنين الأفارقة الذين يمكنهم الحصول على تأشيرة عند الوصول من ٢٧ في المائة إلى ٢٦ في المائة في نفس الفترة.[٥٣] وبالنسبة للمواطنين الأفارقة الذين يحتاجون إلى استصدار تأشيرة قبل السفر، سُجّل تحسّن طفيف، حيث انخفضت نسبتهم من ٤٧ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠٢٣.[٥٤] وتسمح أربع دول أفريقية فقط – بنن ورواندا وسيشيل وغامبيا – لجميع المواطنين الأفارقة بدخولها دون تأشيرة.[٥٥] وضم شرق أفريقيا وغربها ٨٠ في المائة من البلدان الأفريقية العشرين الأكثر انفتاحا في مجال التأشيرات.[٥٦]

٥٢- وبدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاستعدادات لإطلاق نظام التأشيرة الواحدة من خلال دراسة بشأن عمليات تبني نظام منسق للتأشيرات من أجل حرية تنقل المواطنين من خارج الجماعة الاقتصادية بداخلها. وفي عام ٢٠٢٢، أنشأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية صندوق هجرة إقليمي لإيجاد فرص اقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للمهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة.

(٥٣) African Union and African Development Bank, Africa Visa Openness Report 2023 (Abidjan, African Development Bank, 2023).

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) المرجع نفسه.

ثامنا- الاستنتاجات والتوصيات

٥٣- تتقدم خطة التكامل الإقليمي ببطء في أفريقيا. ولا يزال التكامل التجاري يعتمد على زخم اعتماد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتكتسي البروتوكولات المتعلقة بالاستثمار وسياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية أهمية حاسمة في تسخير مواطن قوة القطاع الخاص الأفريقي لتعزيز تنفيذ الاتفاق والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية على نطاق أوسع. والمبادرة الصيدلانية المرتكزة على الاتفاق في وضع جيد يمكّنها من تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الأفريقية، لا سيما في الإنتاج المحلي للأدوية. وتحقيقا لهذه الغاية، تُشجَّع البلدان الرائدة في المبادرة على تسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار المشتريات المركزية المجمعة.

٥٤- ورغم التقدم الذي تحقق في التكامل النقدي والمالي، لم يستوف أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معايير التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي. وفي عام ٢٠٢٤، من المتوقع أن تركز اللجنة دعمها على التنبؤ وتحليل السياسات في إثيوبيا وليسوتو وموريشيوس. وتشجَّعت الدول والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تحقيق معايير توافق الاقتصاد الكلي التي تشكل شروطا مسبقة لإنشاء مصرف مركزي أفريقي.

٥٥- وحقق تطوير البنى التحتية من خلال ''برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا'' نتائج مختلطة. فرغم التقدم الذي تحقق في مجال الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن البنى التحتية الخاصة بالنقل بالسكك الحديدية والطاقة لم تحقق سوى تقدم ضئيل. ولا يزال تمويل البنى التحتية يشكل تحديا. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التنمية والتعاون في مجال ربط الطاقة العالمي وغيرهما من الشركاء الاستراتيجيين لتعزيز نماذج التمويل المبتكرة، بما في ذلك الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات الإدارة وتعزيز القدرات الوطنية على إقامة مشاريع البنية التحتية الناجحة تجاريا. وينبغي للدول أن تواصل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تكون البيئة التنظيمية مواتية لتعبئة التمويل المستدام للبنى التحتية من جانب القطاع الخاص.

٥٦- وتبقى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ملتزمة بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأعضائها في التصديق السريع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار. وتعكف اللجنة على وضع اللمسات الأخيرة على استعراض للتقدم المحرز بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والطبعة الحادية عشرة من تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، الذي يقدم موضوعُه '' تحقيق الاتحاد الجمركي القاري والسوق المشتركة''مساراتٍ لرحلة التكامل الإقليمي الأفريقي ويتماشى مع الرؤية الرامية إلى إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية.

٥٧- وستواصل اللجنة والجماعات الاقتصادية الإقليمية دعم أعضاء اللجنة من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الرامية إلى تعزيز التصنيع والتحول الاقتصادي، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وكفالة ممارسات مستدامة.